



Distr
GENERAL
A/31/124
7 July 1976
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/RUSSIAN



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون
البند ٣٢ من القائمة الأولية *

تنفيذ الاعلان الخامس بتعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، موجهة من الممثل
الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية لدى الأمم المتحدة
الى الأمين العام

انعقد في برلين ، عاصمة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران /
يونيه ١٩٧٦ ، مؤتمر يضم ٢٩ حزبا من الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية . وقد تبادل ممثلو
هذه الأحزاب وجهات نظرهم حول عدد محدود من المسائل المتعلقة بالكفاح من أجل السلم
والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا .
وبناء على تعليمات من حكومة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وهي البلد المضيف ،
أتشرف بأن أنقل اليكم رفق هذا نص وثيقة هذا المؤتمر بالإنكليزية والروسية .
وأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع نص الوثيقة المذكورة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية
العامة ، تحت البند ٣٢ من القائمة الأولية للمسائل التي ستدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة
الحادية والثلاثين .

(توقيع) بيتر فلورين
نائب وزير الخارجية
الممثل الدائم للجمهورية الديمقراطية الألمانية
لدى الأمم المتحدة

UN LIBRARY

1976

UN/DA COLLECTION

A/31/50

*

المرفق

من أجل السلم والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي في أوروبا

انمقد في برلين ، عاصمة الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، يومي ٢٩ و ٣٠ حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، مؤتمر ضم ٢٩ حزبا من الأحزاب الشيوعية والعمالية في أوروبا . وقد اشترك في المؤتمر وفود عن الاحزاب التالية :

- الحزب الشيوعي البلجيكي ، برئاسة الرفيق جان تريف ، نائب رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي البلغاري ، برئاسة الرفيق تودور زيفكوف ، الأمين الأول للجنة المركزية ؛
الحزب الشيوعي الدانمركي ، برئاسة الرفيق كنيود جيسبرسن ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي الألماني ، برئاسة الرفيق هربرت ميبس ، رئيس الحزب ؛
حزب الوحدة الاشتراكي الألماني ، برئاسة الرفيق ايرينغ هونيكر ، الأمين العام للجنة المركزية ؛
الحزب الشيوعي الفنلندي ، برئاسة الرفيق آرون سارينن ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي الفرنسي ، برئاسة الرفيق جورج مارشيه ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي اليوناني ، برئاسة الرفيق هاريلوس فلوراكيس ، الأمين الأول للجنة المركزية ؛
الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى ، برئاسة الرفيق غوردن ماكلن ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي الايرلندي ، برئاسة الرفيق مايكل اوربوردان ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي الايطالي ، برئاسة الرفيق انريكو برلينغير ، الأمين العام للحزب ؛
الرابطة اليوغسلافية للشيوعيين ، برئاسة الرفيق جوزيف بروس تيتو ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي في لوكسمبورغ ، برئاسة الرفيق دومينيك أورباني ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي الهولندي ، برئاسة الرفيق هنك هويكسترا ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي النرويجي ، برئاسة الرفيق مارتين غونار كوتسن ، رئيس الحزب ؛
الحزب الشيوعي النمساوي ، برئاسة الرفيق فرانتز موهرى ، رئيس الحزب ؛
حزب العمال البولندي الموحد ، برئاسة الرفيق ادوارد جيبيريك ، الأمين الأول للجنة المركزية ؛

الحزب الشيوعي البرتغالي ، برئاسة الرفيق الفاروكونيهال ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي الروماني ، برئاسة الرفيق نيكولاى شاوسسكو ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي لسان مارينو ، برئاسة الرفيق إيرمذجيلدو غسجرونى ، رئيس الحزب ؛
حزب الشيوعيين اليسارى السويدى ، برئاسة الرفيق لارس فيرنر ، رئيس الحزب ؛
حزب العدل السويسرى ، برئاسة الرفيق جاكوب لشليتر ، عضو المكتب السياسى وأمين اللجنة
المركزية ؛

الحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، برئاسة الرفيق ليونيد أ. بريجنيف ، الأمين العام
للجنة المركزية ؛

الحزب الشيوعي الأسياني ، برئاسة الرفيق سانتياغو كاريليو ، الأمين العام للحزب ؛
الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ، برئاسة الرفيق غوستاف هوساك ، الأمين العام للجنة
المركزية ؛

الحزب الشيوعي التركي ، برئاسة الرفيق أ. بيلن ، الأمين العام للجنة المركزية ؛
حزب العمال الاشتراكي الهنغارى ، برئاسة الرفيق جانوس كادار ، الأمين العام للجنة
المركزية ؛

حزب الوحدة الاشتراكي في برلين الغربية ، برئاسة الرفيق ايربخ زيغلر ، نائب رئيس
الحزب ؛

الحزب التقدمي القبرصي للشعب العامل ، برئاسة الرفيق خريستوس بيتاس ، عضو المكتب
السياسى للجنة المركزية .

وقد تبادل ممثلو هذه الأحزاب وجهات نظرهم حول عدد محدود من المسائل المتعلقة
بالكفاح من أجل السلم والأمن والتعاون والتقدم الاقتصادى في أوروبا . وأعرب كل من الأحزاب المشتركة
عن رغبته في المساعدة على تحقيق هذه الأهداف .

وقد شدد المؤتمر على أن أحزابهم ، ان تعمل على أساس الاتجاه السياسى الذى وضعه
وتناه كل حزب في استقلال كامل ، وعلى نحو يتفق مع الشرط الاجتماعى - الاقتصادية والسياسية ؛
ومع المميزات القومية الخاصة السائدة في كل بلد من البلدان المعنية ، فهى مصممة بثبات على مواصلة
خوض كفاح مستمر بضمية تحقيق الأهداف المتمثلة في السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعى ، وهو الكفاح
الذى يتفق مع المصالح العامة للطبقة العامة والقوى الديمقراطية وجماهير الشعب في جميع
البلدان .

وهم يهلنون بكل وضوح أن سياسة التعايش السلمي ، والتعاون الفعال بين الدول بنفس النظر من أنظمتها الاجتماعية ، والانفراج الدولي ، تنجاوب في الوقت نفسه مع مصالح كل شعب ، ومع قضية التقدم بالنسبة للبشرية جمعاء ، وانها لا تعني بأي شكل الايقا" على الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة في مختلف البلدان ، بل انها تخلف ، بعكس ذلك ، أمثل الشروط لانما" كفاح الطبقة العاملة وجميع القوى الديمقراطية ، ولاعمال حق كل شعب من الشعوب غير القابل للتصرف في أن يختار ويتابع بحرية طريقه الانمائي الخاص لمكافحة حكم الاحتكارات ، ومن أجل الاشتراكية .

ويلاحظ المؤتمرين أن ثمة تشييرات ايجابية أساسية قد طرأت على الحالة الدولية ، وهي نتيجة المتحول في ميزان القوى لصالح قضية السلم والديمقراطية والتحرر القومي والاستقلال والاشتراكية ، ونتيجة تصاعد الكفاح الذي تخوضه جماهير الشعب والقوى السياسية والاجتماعية الواسعة . وقد أدى ذلك الى عطية انتقال من سياسة التوتر والمحاينة الى تحقيق انسيير نحو الانفراج ، واستتواء العلاقات ، وانماء شامل لعلاقات جديدة وانماء التعاون بين الدول والشعوب .

وقد برز على هذا الأساس أيضا وضع جديد في أوروبا ، وتم حل عدد من المشاكل الهامة التي كانت تسمم الجواء الدولي ، بما في ذلك بعض المشاكل المتعلقة منذ الحرب العالمية الثانية ، كما تم عقد كثير من المعاهدات والاتفاقيات والاعلانات وغيرها من الاتفاقات بين الدول بروح من التعايش السلمي . وأدى كل ذلك الى ايجاد الشروط المناسبة لانماء علاقات جديدة وانماء التعاون بين الدول ، وللاغلب على انقسام القارة الى كتل عسكرية متصارعة ، ولتنزع السلاح .

وان انعقاد مؤتمر هلسنكي بشأن الأمن والتعاون في أوروبا ليعكس في حد ذاته ، بأقصى درجة من الوضوح ، التشييرات التي طرأت على قارتنا منذ أن أحرزت الشعوب انتصارها في الحرب على الفاشية ، وأظهرت تصميمها على العيش في جو من السلم والأمن ، وعلى التعاون فيما بينها ، وبناء مستقبلها على نحو يتفق مع تطلعاتها المشروعة . وقد وضع وحدد هذا المؤتمر ، الذي يتسم بأهمية تاريخية ، مبادئ العلاقات الودية والتعاون بين الدول ، وهي مبادئ التساوي في السيادة ، واحترام الحقوق المتأصلة للسيادة ، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة ، وحصانة الحدود ، والسلامة الاقليمية للدول ، والتسوية السلمية للنزاعات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية التفكير والضمير والدين أو المعتقد ، وتساوي الشعوب في الحقوق وفي تقرير المصير ، والتعاون بين الدول ، والاخلاص في الوفاء بما يفرضه القانون الدولي من التزامات .

وأكد مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا امكانية معالجة وحل أعقد المشاكل الدولية ، والمنافع الطموسة الناجمة عن ذلك ، عن طريق مساهمة جميع الدول المعنية مساهمة تقوم على أساس المساواة التامة فيما بينها . وقد فتح المؤتمر آفاقا جديدة لزيادة تعزيز السلم والأمن ، والانماء المشمر للعلاقات وللتعاون بين جميع البلدان الأوروبية . وسوف يؤدي ذلك الى نتائج ايجابية بالنسبة لجميع شعوب العالم .

وتتوقف فعالية الاتفاقات التي تم التوصل اليها في هلسنكي ، بدرجة حاسمة ، على مدى ثبات ودقة مراعاة جميع الدول المشتركة للمبادئ العشرة التي اتفقت عليها ، ومدى تطبيقها لجميع أحكام الوثيقة النهائية التي تشكل وحدة منسجمة . وسوف تزداد هذه الفعالية ثباتا الى حد بعيد اذا ما واصلت الدول المشتركة جهودها لاقامة الأمن الأوروبي ، ولانما تعاونها على قدم المساواة وبروح الاتفاقات المعقودة في المؤتمر . وان هذه المتطلبات الأساسية لا غنى عنها كيما يصيبح الانفراج عملية متصلة تتزايد باستمرار فعالية ومدى . وهذا يتطلب ، كما بينت التجربة حتى اليوم ، جهودا نشطة جديدة تبذلها الأحزاب الشيوعية والعمالية ، وجميع القوى الديمقراطية والمحبة للمسلم ، والرأى العام العالمي ، وجماهير الشعب في قارتنا .

ان الكفاح الديمقراطي والمعادى للفاشية الذى تخوضه الطبقة العاملة وجماهير الشعب قد بلغ اليوم مستوى جديدا في أوروبا الغربية . فقد تم قلب نظام الحكم الفاشي في البرتغال . ويجرى في هذا البلد اليوم كفاح لاحداث تغييرات ديمقراطية واجتماعية بعيدة المدى . وفي اليونان ، انهارت الدكتاتورية الفاشية . وفي اسبانيا ، تحارول الطليكية ، وربهة آخر معقل من معاقل الفاشية في أوروبا ، أن تواصل الفرنكوية ضد المعارضة المتصاعدة والموحدة لجميع القوى الديمقراطية والمعادية للفاشية . وقد ازدادت اتساعا ، في ذلك الجزء من القارة الأوروبية الذى تسيطر عليه الرأسمالية ، حركة الشعب العامل والقوى التقدمية الساعية الى احداث تغييرات ديمقراطية في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ويرهب المؤرخون بالانتصار التاريخي للشعب الفيتنامي ، وبانتصارات شعوب لاوس وكمبودشيا على المعتدين الامبراليين والرجعية المعنوية . وان هذه الانتصارات لتتسم بأهمية عالمية ، فهى تثبت أن ليس من قوة تستطيع تحطيم تصميم الشعوب على الكفاح في سبيل الحرية والاستقلال .

وان نهاية الحرب الاستعمارية البرتغالية ، وتحقيق شعوب غينيا بيساو وموزامبيق وسان تومي وجزر الرأس الأخضر وانفولا لاستقلالها القومي ، الذى يتذر بنو أجل أنظمة الحكم العنصرية فسي افريقيا الجنوبية ، بالاضافة الى كفاح جميع حركات التحرير الأخرى من أجل التصفية الكاملة للاستعمار ، تمثل جميعا مساهمة كبرى في قضية السلم والأمن .

وان فشل الحصار الامبرالي ضد كوبا ، كما أن الاعتراف الدولي بالجمهورية الديمقراطية الألمانية واستواء علاقات عدد كبير من البلدان معها . يمثلان شوطا بعيدا نحو تعزيز الأمن الدولي ، وتدعيم الموقف الاشتراكي .

وكل ذلك نتيجة لعقود من الكفاح خاضته جميع القوى الديمقراطية التقدمية والمعادية للامبرالية .

ان ما بلغته البلدان الاشتراكية من نمو ، كما أن ازدهارها الاقتصادي المستمر الناجم عن طبيعة المجتمع الاشتراكي الذى يخدم مصالح جماهير الشعب العامل ، بالاضافة الى سياستها

الخارجية التي تتجه الى كسب التأييد لمبادئ التعايش السلمي والتي تمارس تأثيراً متعاضداً في العلاقات الدولية ، لمهي أمور تجعل هذه البلدان تؤدى دوراً بارزاً في تجنب نشوب حرب عالمية جديدة ، وفي تعزيز الأمن الدولي ، ومواصلة عملية الانفراج .

ان الشعوب التي حققت الحرية والاستقلال قد أصبحت قوة دولية مؤثرة . وان حركة البلدان غير المنحازة التي تضم معظم البلدان النامية لمهي اليوم عامل من أهم العوامل في السياسة العالمية فهي تقدم مساهمة فعالة في الكفاح من أجل السلم والأمن والانفراج والتعاون المتكافئ ، واقامة نظام عادل من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية ، ومكافحة الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وجميع اشكال السيطرة والاستغلال .

أما في البلدان الرأسمالية فثمة نمو في أنشطة الطبقة العاملة وغيرها من القوى الاجتماعية والسياسية الواسعة التي تنادى بالسلم والتعاون بين الشعوب وتشكل عاملاً هاماً في الكفاح من أجل تعزيز الانفراج .

ان كفاح الطبقة العاملة في هذه البلدان - وهي الطبقة التي تشكل القوة الرئيسية للنمو الاجتماعي وتمثل مصالح جماهير الشعب العامل بأكملها ، ومصالح التقدم الاجتماعي ، والمصالح القومية الشاملة - كما أن كفاح القوى الأخرى الديمقراطية والمعادية للاحتكارات هو كفاح ينمو ويتزايد قوة . وينصب هذا الكفاح ضد الأسس التي يقوم عليها حكم رأس المال الاحتكاري . وقد أخذت قطاعات من المجتمع متزايدة الاتساع تتبين الضرورة التاريخية للاستمساة عن المجتمع الرأسمالي بالمجتمع الاشتراكي الذي سيقام وفقاً لرغبات كل شعب من الشعوب .

أما في البلدان الحيادية فثمة جهود متزايدة يبذلها جماهير الشعب للانتفاع الأفضل بالفرض التي يقدسها لها المركز الحيادي ، لغدمة مصالح السلم وتعزيز الأمن في قارتنا .

وقد ساعد كفاح جميع القوى التقدمية والمعادية للامبريالية والاستعمار ومازال يساعد على تحسين الجو السياسي في العالم وفي أوروبا .

ان لجميع هذه العوامل أهمية حاسمة في تنفيذ سياسة التعايش السلمي ، وفي انماء تعاون فعال بين جميع البلدان كبديل وحيد لنشوب حرب عالمية نووية .

ويفتح كل ذلك آفاقاً جديدة أمام الكفاح المطفر للشعوب من أجل التقدم في عملية تحويل العلاقات الدولية في أوروبا باتجاه الانفراج ، ومن أجل الديمقراطية والتقدم . ويساعد ذلك كله على اكساب الافكار الاشتراكية أثراً أعظم في الانماء الاجتماعي .

وينظر المؤرخون بالتقدير الى المنجزات التي تحققت في مجال الانفراج . وهم يلحسون في الوقت نفسه على أنه لم يتم حتى اليوم ، على أى نحو ، ضمان السلم العالمي ، وان الانفراج لم يستقر بعد ، وانه مازالت ثمة عقبات جديدة ينبغي تخطيها على الطريق المؤدية الى الأمن والتعاون الدائم .

ان حشد قوات عسكرية فائقة القوة في القارة الأوروبية ، مع أخطر ما تملكه من الطاقات التدميرية ، كما أن استمرار وازدياد سباق التسلح ، وإنشاء مخزونات احتياطية متزايدة من الأسلحة ، بما في ذلك أسلحة التدمير الشامل ، والابقاء على القواعد العسكرية الأجنبية والقوات المسلحة الأجنبية في أراضي الدول الأخرى ، والضغط الإمبريالي والتدخل في الشؤون الداخلية ، تمثل جميعا مصدرا مباشرا للأخطار التي تهدد السلم والأمن والتعاون بين الدول ، كما تشكل عقبات في طريق تحقيق تطلعات الشعوب الأوروبية نحو تحقيق الاستقلال والتقدم .

وبالإضافة إلى سياسة الإمبريالية والاستعمار الجديد وجميع أشكال الاضطهاد والاستغلال تشمل الخطر الرئيسي على السلم وعلى استقلال ومساواة الشعوب . ويمثل النمو الاقتصادي غير المتكافئ والعلاقات الاقتصادية والسياسية غير المنصفة ، في الوقت نفسه ، مصدرا للتوتر والنزاع ، وعقبة خطيرة في طريق الاستقلال والتقدم الاجتماعي .

وان موقف الإمبريالية ، التي لم تتغير طبيعتها ، قد ضعف نتيجة ما طرأ من تغيرات على ميزان القوى . ويوجد ذلك تعبيراً عنه في أن الإمبريالية عاجزة عن عكس اتجاه المنجزات التاريخية للاشتراكية ، وعن إيقاف زحف القوى التقدمية وحركة تحرر الشعوب واستقلالها .

ان الصعوبات التي تجابه الإمبريالية ناجمة عن ازدياد تفاقم الأزمة العامة للنظام الرأسمالي التي تصيب جميع جوانب المجتمع الرأسمالي — الاقتصادية والاجتماعية والخلقية والسياسية — وتتخذ أشكالاً وأبعاداً متنوعة في مختلف البلدان . ومن السمات البارزة للأزمة الخطيرة الراهنة التي تتبدى آثارها بشدة ظاهرة التضخم المزمن ، وأزمة النظام النقدي ، وتزايد الاستخدام الناقص للطاقات الانتاجية ، وبطالة الملايين من الشعب العامل . وتجر الأزمة في كل مكان آثارها الخطيرة فسي شروط عمل ومعيشة الطبقة العاملة ، والفلاحين والزارعين ، والطبقات الوسطى ، ضاربة بنفسوة خاصة الشبان والنساء والممال الأجانب . وترافق هذه الأزمة مظاهر الانحطاط الخلقى واضطرابات تشهد على الطبيعة السياسية للأزمة .

وتؤدي الأزمة الى تناقضات عميقة في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . وتتبدى هذه الأزمة أيضا في النزاعات التجارية الخطيرة ، والتنافس الذي لا رحمة فيه بين المجموعات الاحتكارية لمختلف البلدان ، بما في ذلك بلدان المجتمع الاقتصادي الأوروبي ، كما تتبدى في التناقضات القائمة بين الاحتكارات الرأسمالية والبلدان النامية .

ويثبت كل ذلك أن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الرأسمالي قد بات يتزايد ابتهادا عن تلبية احتياجات الجماهير العاملة والشعبية ، وعن تلبية متطلبات التقدم الاجتماعي والنمو السياسي الديمقراطي .

ان الطبقة العاملة وجميع قوى الشعب العامل ، في ذلك الجزء من أوروبا الذي تسيطر عليه الرأسمالية ، تناضل لايجاد طريق ديمقراطية للخروج من الأزمة ، طريق تتجاوب مع مصالح جماهير الشعب الواسعة ، وتفسح المجال للتحويل الاشتراكي للمجتمع .

ان الأوساط الرجعية صاحبة الأعمال الضخمة تحاول ايجاد منفذ من الموقف الراهـن عن طريق الانتقاص من الحقوق الديمقراطية والاجتماعية لجماهير الشعب وتسلط عب الأئمة على كواهلهم ، بل ان هذه القوى تسعى الى وضع العراقيل في وجه سياسة الانفراج والتعاون الفعال ، والى تفويض النتائج التي يلدونها مؤتمر هلسنكي ، وإعادة خلق جو من التوتر والمجابهة في العلاقات بين الدول ، ومازالت ثمة قوى مصممة على العودة الى سياسة الحرب الباردة التي تؤدي الى تقسيم القارة الى كتل متعارضة . وقد ناضلت الاحزاب الشيوعية وغيرها من القوى الديمقراطية والصحة الاسلام وستواصل النضال ضد هذه السياسات .

وينبغي وقف سباق التسلح ، والشروع في عملية تخفيض الأسلحة والقوات المسلحة ، فان ازدياد الانفاق على التسلح وثقله المتزايد لينوء بالشعب العامل والجمهير . ولو أنفقت هذه الموارد الضخمة لرفع المستويات المعيشية للشعوب ، والتغلب على التخلف الاقتصادي ، ومساعدة البلدان النامية ودعمها ، وصون البيئة ، لعاد ذلك بنفع عظيم على تقدم البشرية جمعاء .

ان البلدان الاشتراكية وغير المنحازة وغيرها من البلدان المحبة للسلام ، والاحزاب الشيوعية والعمالية ، والقوى التقدمية والديمقراطية في أوروبا ، تناضل جميعا في سبيل هذه الأهداف . وان من الشؤون العاجلة والحيوية بالنسبة لجميع الشعوب في قارتنا أن تتغلب على مقاومة الأوساط الرجعية في بلدان حلف شمال الاطلسي وغيرها من القوى المحافظة التي تعارض هذه الاهداف .

وان الاحزاب المشتركة في المؤتمر ، ان تؤيد النضال على تقسيم أوروبا الى كتل كما تؤيد سياسة نزع السلاح ، تعلن عن معارضتها لأية خطوات لا تتفق مع هذا الهدف .

ثمة ترابط وثيق بين الكفاح من أجل السلم والانفراج والأمن وبين تنفيذ مبادئ التعاريف السلمي ، وذلك في سبيل تعزيز الثقة المتبادلة بين الشعوب والدول ، والنضال من أجل انجازات اقتصادية وسياسية جديدة لمصلحة الشعب العامل والتقدم الاجتماعي .

وترى الاحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر أن الفرص المتاحة لسرعة تحقيق هذه الأهداف تزداد بازدياد الجهود الفعالة التي تبذل لأحباط أي اتجاه ذي طابع رجعي واستبدادي ، ولانتهاء سباق التسلح ، وتحقيق نزع السلاح ، وكبح وقهر قوة الاحتكارات في حياة البلدان منفردة وعلى المسرح الدولي .

وهي ترى أن النضال في سبيل الانفراج يشكل مساهمة هامة في خلق الشروط الدولية التي تشجع على التقدم الاجتماعي . وفي رأي هذه الاحزاب أن التطبيق الشامل المتزايد لمبادئ التعاريف السلمي ، ولاسيما — فيما يتعلق بأوروبا — للمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، يخلق الشروط المناسبة لاستقلال البلدان النام ، ولتنمو الذي تقرره هذه البلدان لنفسها ، كما أن ذلك يعزز كفاح الشعوب من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي . وهو يخلق شروطا أنسب لكفاح حركات التحويل الديمقراطي والاشتراكي في البلدان الرأسمالية . ويخلق شروطا أنسب لتنفيذ البرامج الانمائية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلدان الاشتراكية ، وللتحقيق المتزايد الاكتمال لطاقت الاشتراكية .

ان تطلع الشعوب نحو العدل والسلم يتماظم نتيجة جميع هذه العوامل . وتحتل المثل العليا للاشتراكية في الوقت نفسه مقاما يتزايد سموا في ضمير جماهير متزايدة الاتساع .

ولقد أدت الاحزاب الشيوعية والعمالية في البلدان الأوروبية ، بالاشتراك مع القوى الاخرى الديمقراطية والصحة للسلم ، دورا حاسما في الأعمال السياسية التي مكنت من الاتجاه نحو الانفراج وتميز الأمن ، ونحو التعاون في أوروبا . وسوف تواصل الأحزاب المشتركة في المؤتمر العمل على نحو فعال من أجل قيام أوروبا السلم والتعاون والتقدم الاجتماعي .

وهي ستعمل بهذه الروح على انماء تعاونها وتضامنها التحيزين بالدولية والرفقة والطوعية ، على أساس أفكار ماركس وانجلز ولينين العظيمة ، متسكة بدقة بمبادئ المساواة والاستقلال السهائي لكل حزب ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، واحترام حرية اختيارها لسبل مختلفة في الكفاح من أجل التغيير الاجتماعي التقدمي الطابع ، ومن أجل الاشتراكية . ويرتبط كفاح كل حزب من أجل الاشتراكية في بلده ذاته ، كما ترتبط مسؤوليته تجاه الطبقة العاملة والشعب في ذلك البلد ، بالتضامن المتبادل بين جماهير الشعوب العاملة في جميع البلدان ، والمنظمات التقدمية والشعوب المتكافئة من أجل الحرية وتميز الاستقلال وسن أجل الديمقراطية والاشتراكية والسلم العالمي .

وان الاحزاب الشيوعية والعمالية على وحي بأنه لا يمكن قيام أوروبا السلم والتقدم الا نتيجة جهود متعددة الاطراف ، ونتيجة التقارب والتفاهم والتعاون بين أوسع القوى السياسية والاجتماعية .

وهي ترى من الضروري قيام حوار وتعاون بين الشيوعيين وجميع القوى الاخرى الديمقراطية والصحة للسلم . وتعتمد هذه القوى ، في هذا السبيل ، على ما يجمع بينها من أمور مشتركة ، وتسعى الى ازالة ما قد يعيق تعاونها من عدم الثقة أو الاراء المسبقة .

وهي ترى من واجبهما لفت انتباه جميع القوى الشعبية الى ما تلحقه التهجئات المعادية للشيوعية من ضرر بنمو حركة السلم والتقدم . ولا تعتبر الاحزاب الشيوعية أن كل من لا يتفقون مع سياستها ، أو من يتخذون موقفا نقديا ازاء نشاطها معادون للشيوعية . فالحركة المعادية للشيوعية ستظل ، كما هي اليوم ، أداة تستخدمها القوى الامبريالية والرجعية ، لا ضد الشيوعية فحسب بل ضد غيرها من الديمقراطيين ، وضد الحريات الديمقراطية . ان هذه القوى تشن حملات ضد الاحزاب الشيوعية ، والبلدان الاشتراكية ، يادئة بالاتحاد السوفياتي ، وضد قوى الاشتراكية والتقدم ، وهي حملات تهدف الى الحط من شأن سياسة الشيوعيين واثلمهم العليا في نظر جماهير الشعب ، والى منع الوحدة في اطار حركة الطبقة العاملة ، ومنع التعاون بين القوى الديمقراطية والشعبية . وان من مصلحة القوى الشعبية المتطلعة نحو التقدم والتطور الديمقراطي أن تقوم بعزل الحركة المعادية للشيوعية والتغلب عليها . وسوف تعمل الأحزاب الشيوعية والعمالية بحيث تصبح سياساتها والمثل العليا التي تقوم على العدل والتقدم ، والتي حطت هذه الأحزاب لواءها ، قوة متعاظمة تعزز الوحدة المتزايدة الاتساع بين الشعب العامل وجماهير الشعب ، ويرحب المؤتمر بالنجاحات التي تحققت في عدد من البلدان وعلى الصعيد الدولي في مجال انماء التعاون بين الاحزاب الشيوعية والاشتراكية أو الاشتراكية الديمقراطية . وهي ترى أن المصالح

الأساسية للطبقة العاملة والشعب العامل كله تتطلب التغلب على العقبات التي تقف في طريق التعاون ، والتي تعقد مهمة كفاح جماهير الشعب العامل ضد الرأسمال الاحتكاري ، وضد القوى الرجعية والصحافة .

ان الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر لتؤكد من جديد نهذا لأية سياسة أو أيديولوجية تعني في جوهرها اخضاع الطبقة العاملة للنظام الرأسمالي . وهي تؤكد تصميمها على العمل بثبات من أجل تقوية أحزابها وتوسيع صلات هذه الأحزاب بالطبقة العاملة والشعب العامل كله . وهي تؤكد من جديد ، في الوقت نفسه ، استعدادها للاسهام ، بالتعاون على أساس متكافئ مع جميع القوى الديمقراطية ، ولا سيما الأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديمقراطية ، في الكفاح من أجل السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي .

ان الكفاح الذي تخوضه الأحزاب الشيوعية وغيرها من القوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية لقارتنا من أجل إزالة جميع مخلفات الأنظمة الفاشية ، ومن أجل انماء الديمقراطية ، وتحقيقا للسلم ، وضد التهديد المتزايد الذي تمثله عمليات الاحتكارات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات ازاء سيادة واستقلال كل بلد من البلدان ، لهو عظيم الأهمية في تحويل أوروبا الى قارة للسلم والتقدم .

وتؤكد الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر على أن للشعب العامل مصالح مشتركة ، وان لقيامه بنشاط موحد دوراً حاسماً في الدفاع الفعال عن حقوقه . وترى هذه الأحزاب لذلك أن من المهم أن توحد جميع فئات الشعب العامل جهودها ، بغض النظر عن معتقداتها السياسية والدينية ، في الكفاح من أجل مصالحها الحيوية . ان تأثير الطبقة العاملة يتعاطم بفضل توحيد منظماتها النقابية لجهودها ، سواء على الصعيد القومي أو الدولي . وسوف تواصل الأحزاب الشيوعية في كل مجال دعمها للاتجاه نحو الوحدة ، وهو الاتجاه الذي يتزايد نمواً في المنظمات النقابية وأنشطتها المستقلة .

ان القوى الكاثوليكية ، كما أن أعضاء سائر الطوائف المسيحية والمعتنقين لديانات أخرى ، ممن يؤدون دوراً هاماً في الكفاح من أجل حقوق الشعب العامل والديمقراطية والسلم لهي قوى تتزايد اتساعاً . وان الأحزاب الشيوعية والعمالية لتعترف بضرورة الحوار والعمل المشترك مع هذه القوى ، ان يشكل ذلك جزءاً لا يتجزأ من الكفاح من أجل تطور أوروبا بروح من الديمقراطية وباتجاه التقدم الاجتماعي .

وتتجه الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر الى النساء ، اللواتي يتعاطم دورهن في الحياة المهنية وفي الكفاح الاجتماعي والسياسي اليومي ، داعية اياهن الى زيادة اسهامهن في القضية المشتركة لجميع قوى السلم والتقدم الاجتماعي ، باعتبار ذلك من المتطلبات الضرورية لتحقيق ما تسعى اليه المرأة من المساواة الحقيقية والتحرر .

ويعرب المؤتمر عن دعمهم لجهود الشبيبة ، التي يكمن في يديها مستقبل قارتنا ، في سعيها للاسهام بقوة متزايدة في الكفاح من أجل أوروبا السلم والتقدم والحرية التي نشأ السير نحو مستقبل اشتراكي . وتتجه الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر الى العمال اليدويين والكتائبيين ، والوف الفلاحين والمزارعين ، والى الطبقة الوسطى ، والى أعضاء المهنة العلمية والتقنية والعمال الكففيين ،

والى جميع الأحزاب السياسية ، والمنظمات والجمعيات الجماهيرية . والى جميع المهتمين بالتقدم
ومستقبل سائر أوروبا ، وتدعوها الى العمل على نحو فعال تحقيقاً للأهداف التالية :

أ - تعزيز فعالية الانفراج باتخاذ تدابير فعالة لنزع السلاح ولتعزيز الأمن في أوروبا

يبدو المشتركون في المؤتمر الى المراعاة الدقيقة والتنفيذ الكامل للمبادئ والاتفاقات الواردة
في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ولجميع المعاهدات والاتفاقات التي تخدم قضية
السلم والأمن . وينبغي ، ضماناً لاستمرار الانفراج وتعزيزه وتوسيعه ، دعم ومساندة المقررات المعتمدة
في هلسنكي ، وذلك عن طريق كفاح جماهير الشعب من أجل تطبيقها الكامل غير المنقوص ، ومن أجل
كبح ورد القوى الرجعية التي ترفض ما وصل اليه مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا من نتائج ، والتي
تسعى الى احباط مسيرة الشعوب نحو الانفراج والأمن .

ويدعو المؤتمر الى قيام جماهير الشعب وجميع القوى المحبة للسلم بحملة فعالة ، عن طريق
مظاهرات التضامن وغيرها ، لتتصدى بشكل حاسم لجميع محاولات التدخل في الشؤون الداخلية لأي
بلد ، ولتتصدى أي عمل فيه انتهاك لحق أي شعب من الشعوب غير القابل للتصرف ، حقه في تحديد
مستقبله الذاتي في حرية وسيادة .

ومن الضرورة القصوى ، تعزيزاً وتوسيعاً للانفراج ، اتخاذ تدابير عملية ، تحقيقاً لنزع السلاح
و ضماناً لأمن فعلي في أوروبا ، وذلك عن طريق جهود تبذلها جميع البلدان بغية التغلب على انقسام
القارة الى كتل عسكرية . ان بإمكان أوروبا ومن واجبهما أن تصبح مثلاً على التنفيذ العملي للتدابير
المهادنة الى الانفراج العسكري .

وان العمل الجماهيري للطبقة العاملة ، والشعب العامل ، وجميع الشعوب في قارتنا ، هو
أمر ذو أهمية حاسمة لتحقيق هذه الأهداف .

وتلج الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية في الدعوة الى بذل جهود فعالة تحقيقاً لما يلي :

- انهاء سباق التسلح بجميع أشكاله ، ولا سيما التسلح النووي ؛
- التعجيل في المفاوضات حول شؤون نزع السلاح في اطار الأمم المتحدة ، وتنفيذ تدابير
فعالة ترمي الى تحقيق نزع السلاح العام الكامل تحت اشراف دولي دقيق ؛
- ازالة القواعد العسكرية الأجنبية ، وسحب القوات والأسلحة الأجنبية من الأراضي الأجنبية
وإحل هذه القوات ؛
- التخفيض المنهجي للميزانيات العسكرية لجميع الدول ، لا سيما الدول التي تمتلك أسلحة
نووية وغيرها من الدول ذات الطاقة العسكرية الواسعة .

ومن الضرورة الملحة ازالة خطر الحرب النووية التي يعد اطلاقها من عقابها أكبر جريمة ترتكب
بحق الإنسانية .

وذلك يتطلب :

- التزام جميع الدول بالتخلي عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ،

- والتخلي بوجه عام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية
سهما كانت الظروف ؛
- انهاء سباق التسلح النووي ، بما في ذلك وسائط اطلاق الأسلحة النووية ، ومنع كل
تجارب الأسلحة النووية في جميع البيئات ؛
- اتخاذ تدابير فعالة لسحب الأسلحة النووية من أراضي الدول الأخرى ، وحظر انتشار
مثل هذه الاسلحة ؛ وانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية ، كخطوات نحو نزع
السلح العام الكامل ؛
- تخفيض الأسلحة النووية ووسائط اطلاقها ، وحظر وانهاء انتاج جميع أنواع الأسلحة
النووية وتد مير هذه الأسلحة .
- ومن الضروري أن تمنح جميع الدول ، اذا شاءت ، فرصة استخدام الطاقة النووية للأغراض
السلمية ، وذلك على أساس المساواة ودون أي تمييز .
- ومن الضروري مواصلة الضغط من أجل :
- مصادقة جميع الدول على اتفاقية حظر وتد مير الأسلحة البكتريولوجية ؛
- عقد معاهدة ، في أقرب تاريخ ممكن ، بشأن حظر وتد مير الأسلحة الكيميائية وغيرها
من وسائط الابادة الجماعية ، بالاضافة الى عقد اتفاقية بشأن حظر استخدام التقنيات
التي تؤدي الى احداث تغيير في الهيئة والجنولأغراض عسكرية ؛
- حظر تطوير وانتاج أنواع جديدة من أسلحة التد مير الشامل وشبكات جديدة لمثل هذه
الأسلحة ؛
- اتخاذ التدابير الرامية الى منع وقوع حوادث مسلحة بطريق الصدفة ، ومنع تصعيد هذا
الى أزمات دولية ؛
- التخلي عن أي عرض للقوة موجه ضد أية دولة أو أي شعب .
- ويدعو المؤتمر الى عقد اجتماعات ومؤتمرات حكومية دولية تتناول مشاكل نزع السلاح ، مع
اشتراط المساهمة المتكافئة لجميع الدول في مثل هذه المؤتمرات أو الاجتماعات . وهم يرون مسن
المرغوب فيه الاستفادة ، على نحو أوسع ، من الامكانيات التي تقدمها الأمم المتحدة لهذه الأغراض .
- ويدعو المؤتمر الى تحويل مختلف المناطق في اوربها والعالم الى مناطق للسلم والتعاون
خالية من القوات الأجنبية والقواعد العسكرية .
- وبالنظر الى الترابط الوثيق بين الأمن الاوروبي بمجموعه والحفاظ على الأمن في منطقة البحر
الأبيض المتوسط ، تعلن الأطراف المشتركة في المؤتمر وقوفها ضد مواصلة تخزين الأسلحة في هذه
المنطقة ، وتدعو الى سحب السفن المسلحة نوويا من حوض البحر المتوسط ، والى ازالة جميع القواعد

العسكرية الأجنبية ، وسحب جميع الأساطيل البحرية الأجنبية والقوات الأجنبية ، في سياق عملية التفليب على انقسام أوروبا الى كتل عسكرية ، مما يساعد على تحويل المتوسط الى بحر سلم .

ويدعو المؤتمر الى :

— التقييد الدقيق بجميع المهادت والاتفاقات الرامية الى الحد من سباق التسلح وانهاؤه ؛

— تخفيض القوات المسلحة والأسلحة ، ولا سيما في المناطق التي تعد فيها المجابهة العسكرية شديدة الخطورة ، بل وفي مناطق أخرى من القارة أيضا ، وذلك بمقتضى اتفاقات تلتزم بموجبهها جميع الدول المعنية بعدم الاساءة الى أمن أى بلد من البلدان ؛

— منع انشاء كتل عسكرية أو تجمعات عسكرية جديدة .

وسوف تقف الأحزاب الشيوعية والجمالية بحزم ضد أى عمل يرمي الى زيادة سباق التسلح وتصعيد المجابهة العسكرية .

ويجب ، لدى حل مشاكل نزع السلاح والأمن ، وهي مشاكل ذات أهمية حيوية بالنسبة لجميع دول وشعوب العالم ، ضمان مصالح أمن جميع البلدان والمساهمة المتكافئة لجميع الدول .

وان المؤتمرين ، اقتناعا منهم بأن التفليب على انقسام أوروبا الى كتل يشكل اسهاما أساسيا في بلوغ أمن وسلم دائمين في قارتنا وفي العالم أجمع ، يدعون الى الحل المتواقت لمنظمتي حلف شمال الأطلسي ومعهادة وارسو ، وحل منظمتيهما العسكريتين كخطوة أولى . وهم يقفون الى جانب اتخاذ تدابير عملية تؤدى الى هذا الهدف .

ويرى المؤتمرين من الضرورة العاجلة انهاء وحظر جميع أشكال الدعاية للحروب العدوانية أو لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

ومن الضروري ، بالاضافة الى ذلك ، اعلام عامة الجماهير وجميع الشعوب ، على نحو واسع ومنظم ، عن سير المفاوضات والتدابير المتخذة لانهاء سباق التسلح ولنزع السلاح .

٢ — استئصال الفاشية والدفاع عن الديمقراطية والاستقلال القومي

لقد برز في اسبانيا وضع جديد . وان ثمة كفاحا قويا موحدا يزداد نموا وعلانية في هذا البلد ، ويشر بالنهاية الوشيكاة لآخر نظام فاشي في أوروبا .

وتواصل الملكية الحاكمة حاليا في اسبانيا سياستها الفرانكوية ، وترفض اصدار عفوعام عن المجنأ السياسيين والاعتراف بالنقابات والحقوق السياسية ، وتتخذ تدابير قمعية ضد القوى التي تعلن بقوة تصميمها على تحقيق ديمقراطية كاملة وحقيقية في بلدها . ويدعو المؤتمرين الى الانهاء الفوري للقمع ، والى اصدار عفوعام عن جميع السجناء السياسيين وجميع النازحين .

وهم يرفضون أية محاولة لمواصلة سياسة الفرانكوية ، مهما كان الشكل الذي تتخذه ، ويدعون القوى الديمقراطية والتقدمية في أوروبا الى زيادة تضامنها الفعال والعلمي مع جميع القوى المعادية للفاشية في اسبانيا ، في كفاحها من أجل الديمقراطية والحرية . ان قيام اسبانيا الديمقراطية متحررة نهائيا من جميع مخلفات الفاشية هو ضرورة حيوية للأمن والمتقدم في أوروبا .

وتعرب الأحزاب الشيوعية والمصالية عن تضامنها مع الشيوعيين الاسبان ، وترحب بعملية الوحدة المتنامية للمعارضة الديمقراطية والحركة الديمقراطية والمعادية للفاشية في اسبانيا . وان الوحدة والعمل المشترك لهذه القوى يمثلان الشرط الأساسي المسبق لكفاح جماهير الشعب في سبيل اقامة اسبانيا حرة ديمقراطية في المستقبل القريب .

ويرحب المؤتمر بالتطور التقدمي الذي يجري في البرتغال الجديد الذي تحرر من الفاشية في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٧٤ . وهم يساندون كل خطوة نحو وحدة العمل بين الشيوعيين والاشتراكيين وحركة القوات المسلحة بل فيما بين جميع القوى الديمقراطية التي اتخذت لها هدفا اقامة دولة برتغالية ديمقراطية مستقلة اشتراكية الاتجاه كما ينص عليه دستورها اليوم . وهم يعربون عن تضامهم مع الشيوعيين ومع جميع الديمقراطيين في البرتغال الذين يدافعون عن الحرية والتقدم ضد ما يمثلونه الرجعيون والفاشيون من تهديد ، كما يقعون بقوة ضد التداخل الاجنبي في شؤون الشعب البرتغالي .

ويعرب المؤتمر عن تضامهم مع شعب قبرص . وهم يدعون الى أن تنفذ ، دون مزيد من التأخير ، قرارات الامم المتحدة بشأن قبرص ، وهي القرارات التي تدعو الى احترام استقلال جمهورية قبرص غير المنحازة وسيادتها وسلامتها الإقليمية ، والى الانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الاجنبية من قبرص ، والى العودة الفورية لجميع اللاجئين الى ديارهم ضمن شروط آمنة ، والحل السلمي لمشكلة قبرص عن طريق مفاوضات عطية بناءة تحت اشراف الامم المتحدة بين الطائفتين القبرصيتين ، على أن تجري هذه المفاوضات في حرية وعلى قدم المساواة ، بغية ايجاد تسوية تخدم مصالح الطائفتين القبرصيتين ، اليونانية والتركية .

ويعرب المؤتمر عن تضامهم مع الكفاح الذي يخوضه الشيوعيون وجميع القوى الديمقراطية في اليونان منذ انهيار الدكتاتورية تحقيقا لنمو ديمقراطي متماسك ، وبمنا لحياة جديدة في البلد ، ودفاعا عن استقلاله القومي .

ويعرب المؤتمر عن تضامهم مع الكفاح العادل للقوى الديمقراطية في ايرلندا الشمالية من أجل ضمان واعمال الحقوق المدنية والديمقراطية .

ويلح المؤتمر في طلب الترخيص للحزب الشيوعي التركي ، كما يعربون عن تضامهم مع القوى الديمقراطية لهذا البلد .

ويعارض المؤتمر أي تمييز ضد القوى الشيوعية وغيرها من القوى التقدمية وأي اضطهاد لها ، كما يعارضون القوانين المعادية للديمقراطية التي تمنع الشيوعيين وغيرهم من الديمقراطيين من ممارسة بعض الصهن في جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وان من الضروري ، تحقيقا للديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، وحفاظا على السلم والعلاقات الدولية القائمة على الثقة المتبادلة والتعاون الودي ، العمل على اجتثاث الفاشية ، والحيلولة دون انبعاثها ، سواء بشكل ظاهر أو متستر ، ومكافحة تشكيل المنظمات والمجموعات الارهابية الفاشيستية والفاشية الجديدة وأنشطتها ، وكذلك الدعاية العنصرية والأنشطة التي ترمي الى تفريق الطبقة العاملة والقوى التقدمية الأخرى . وينبغي ، توافقا مع هذه الأهداف ، صد أية محاولة لممارسة الضغط الخارجي والتدخل ، مهما كان مصدرها أو شكلها . ومن الضروري اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، تصعيد الكفاح من أجل الدفاع عن الحقوق الديمقراطية وانمائها ، بغية وقف اتجاه الرأسمال الاحتكاري ، على نحو متزايد ، الى استخدام أساليب الحكم القمعية والتسلطية التي تمثل خطرا على منجزات الشعوب الأوروبية وسيرها على طريق السلم والتقدم الاجتماعي .

ويدعو المؤتمر الى تصعيد الحملات الجماهيرية لمساندة كفاح الشعوب من أجل الديمقراطية والاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي .

٣ - انماء التعاون للمنفعة المتبادلة وزيادة التفاهم بين الشعوب

ويرى المؤتمر أن انماء التعاون في مختلف مجالات النشاط البشرى يؤدي الى تعزيز السلم والأمن لدى الشعوب ، والى اغناء الشخصية الانسانية بروح المثل العليا للسلم والديمقراطية والنزعة الانسانية . وأول المتطلبات الأساسية والشروط التي لا بد منها لتحقيق ذلك هو احترام حق شعب كل بلد من البلدان في اختيار وانماء نظامه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني بصورة مستقلة ودون أى تدخل خارجي ، وحقه في حماية وانماء تراثه التاريخي والثقافي . ويدعو المؤتمر بوجه خاص الطبقة العاملة ، والفلاحين والمزارعين ، والمثقفين وأصحاب المهن ، وجميع الشعب العامل ، الى زيادة محتوى هذا التعاون الديمقراطي ، والعمل على أن تؤدى منظماتهم دورا فعالا ونشطا في هذا التعاون .

ولذلك يدعو المؤتمر الى ما يلي :

- انماء وتوسيع التعاون بين الدول على أساس اوروبي شامل يتماشى مع الجاهز والاتفاقات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ؛
- انماء التعاون الاقتصادي بين جميع الدول الأوروبية ، بغض النظر عن أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية ، على أساس المساواة ، واحترام السيادة القومية لكل دولة من الدول ، والمنفعة المتبادلة ، مما يقتضي أولا تطبيق مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية وانهاء الممارسات التمييزية والقيود التي تقف في طريق انماء التجارة على نطاق أوروبي شامل . وان ذلك ليتفق تماما مع مصلحة كفاح الشعب العامل ضد نتائج الأزمة ، كما يتفق مع مصلحة الانماء الاقتصادي للبلدان الأوروبية ؛

- انماء التعاون في مجالات الثقافة ، والعلم والتقنية ، والتعليم ، والاعلام ، والصناعات الانسانية بين جميع الشعوب ، بغية زيادة تعارفها ، وتعزيز الثقة ، وزيادة التقارب بين البلدان والشعوب الأوروبية ، فضلا عن الاغناء الروحي للحياة الانسانية ، على أن تحترم احتراماً كاملاً المساواة في الحقوق لكل شعب وكل فرد ، وأن تراعى سيادة كل بلد ومهداً عدم التدخل في شؤونه الداخلية ؛
- ضمان تصديق جميع الدول الأوروبية ودقة مراعاتها للعهد الدولية التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن حقوق الانسان . وان ذلك ليتجاوب مع مصلحة كفاح الطبقة العاملة والشعب العامل كله من أجل الحقوق الاجتماعية والسياسية الحقيقية ، كالحق فسي العمل ، والتعليم والسكن والخدمات الاجتماعية الضرورية ، والسند المناسب للشيخوخة أو المرض أو العجز ، ومن أجل تحقيق مساواة المرأة ، والاسهام الحقيقي للشعب العامل في اتخاذ القرارات الاجتماعية والعامة ؛
- ضمان حصول العمال المهاجرين على الشروط نفسها التي يتمتع بها عمال البلد المضيف في مجال العمل ومستويات الأجور . وينبغي أن تقوم الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للعمال المهاجرين وأسرتهم على مساواة مع مواطني البلد الذي يعملون فيه . وينبغي ضمان الحفاظ على حقوقهم المدنية في أوطانهم ؛
- تأمين قيام جميع الدول بالتنفيذ الدقيق والكامل لمبادئ الرثيقة النهائية لمؤتمر هلسنكي فيما يتعلق بالأقليات القومية ؛
- توسيع وتكثيف التضامن مع الكفاح ضد سياسات الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات ، ومساندة هذا الكفاح ، لما لهذه الشركات من أثر سلبي على شروط عمل وعيشة الشعب العامل ، وانتهاكها الفاضح للمصالح القومية للشعوب ولسيادة الدول ؛
- تشجيع توأمة المدن والصناعات بين العاملين في المصانع والمكاتب وبين المؤسسات العلمية والثقافية ، وتوسيع تبادل الزيارات التعليمية التي تقوم بها وفود من مختلف المنظمات والجمعيات ، وتشجيع السياحة ؛
- ضمان وضع وسائط الاعلام ، حيثما وجدت ، للعمل على أساس من الاعلام الموضوعي في خدمة التعارف المتبادل ، وفي نشر الأفكار الهادفة الى زيادة التفاهم ، وتعزيز جو من الثقة والتعاون بين الشعوب ؛
- توسيع تبادل الملكية الثقافية والكنوز الفنية التي تساعد على تحقيق المثل العليا في العدل ، والحرية ، والاخاء ، والصداقة بين الشعوب . ويدعو المؤتمر العاملون في المجال العلمي والثقافي والفنانيين الى تيسيع تعاونهم في هذا الميدان .

٤ - السعي نحو السلم والأمن والتعاون والاستقلال القومى والتقدم الاجتماعى فى العالم أجمع

ان الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة فى المؤتمر على اقتناع بأن الكفاح من أجل أوروبا للسلم والتعاون والتقدم الاجتماعى يشكل مساهمة هامة فى حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجه العالم أجمع وتستدعي اسهام جميع البلدان ضمن شروط متكافئة . وتتضمن التفسيرات الايجابية فى هذه القارة الشروط الملائمة لممارك كفاح التحرير التى تخوضها الشعوب ، والتي تتمثل فى الكفاح ضد خطر الحرب ، ومن أجل الانفراج فى أجزاء أخرى من العالم ، وكفاح الشعوب ضد الاستثمار الجديد وضد جميع أشكال الاضطهاد القومى . وتلج الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية على الأهمية العظمى للالتزام الذى تعهدت فيه البلدان المشتركة فى مؤتمر الأمن والتعاون فى أوروبا بانماء علاقاتها مع جميع البلدان بروح المبادئ المثق عليها فى هلسنكي .

وان الكفاح الذى تخوضه ، فى الوقت نفسه ، شعوب البلدان الحديثة الاستقلال ضد الامبريالية وجميع أشكال السيطرة والاستغلال ، وسعياً نحو اقامة نظام اقتصادى دولى جديد يستجيب لمصالح الشعوب ، هو كفاح عظيم الأهمية من أجل تحويل العالم فى اتجاهات تقدمية ، كما انه دعم قوى لكفاح الشعوب الأوروبية من أجل السلم والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعى .

ويدعو المؤتمر الى ما يلي :

- ازالة بؤر الحروب عن طريق التفاوض والوفاء ببدقة بالالتزامات التى تم التوصل اليها ، وخاصة من أجل تسوية عادلة شاملة لنزاع المشرق الأوسط تؤمن انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، والاستقلال القومى والأمن والسلامة الإقليمية لجميع الدول فى هذه المنطقة ، كما تؤمن الحق الشرعى للشعب الفلسطينى فى دولته القومية الخاصة . وهم يعارضون أى تدخل خارجى فى شؤون شعوب المشرق الأوسط ؛
- استمرار تقديم الدعم لشعوب فيتنام وكامبوتشيا فى جهودها لاصلاح الأضرار التى لحقت بها فى الحرب العدوانية ، ودعم كفاحها من أجل التنمية السلمية والديمقراطية لبلدانها ؛
- دعم حكومة وشعب جمهورية انغولا الشعبية ، وجهودها الرامية الى ترسيخ استقلالها القومى وانمائها على طريق التقدم ؛
- اطلاق سراح جميع الوطنيين والديمقراطيين الشيليين الذين سجنتهم العصابة الحاكمة الفاشية ، والقيام بحملات تضامن دولية أكبر دعماً لكفاح الشعب الشيلى من أجل استعادة حقوق الانسان والحريات الديمقراطية فى شيلى ، والانهاء الفورى لأعمال الارهاب والقمع التى ترتكب ضد الشيوعيين وغيرهم من الديمقراطيين فى أوروغواى وباراغواى وغواتيمالا وعدد من البلدان الامريكىة اللاتينية الأخرى ؛

- الدعم الشامل لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في كفاحها من أجل التوحيد
الصلبي والديمقراطي للبلد دون أى تدخل خارجي ؛
- دعم الكفاح المعادي للإمبريالية الذي تخوضه الشعوب العربية وشعوب أفريقيا الجنوبية ،
وناميبيا ، وزيمبابوي ، وجميع من يكافحون ضد الاستعمار والعنصرية ومن هم من ضحايا
المدون ؛

— الالتزام الدقيق بعمليات الحصار التجاري المفروضة على أنظمة الحكم العنصرية بموجب
قرارات الأمم المتحدة ، وقطع جميع الدول علاقاتها مع حكومة جمهورية أفريقيا الجنوبية ،
والعمل بالدرجة الأولى على الوقف الكامل لشحنات الأسلحة إلى هذه الحكومة .

إن تحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وناماء التعاون الدولي على أساس المساواة
والمنفعة المتبادلة لجميع الشعوب ، هما من الأهداف ذات الأهمية العظمى في الكفاح من أجل إقامة
مجتمع دولي متحرر من الإمبريالية والاستعمار الجديد ، مجتمع يمكن التغلب فيه على مظاهر التفاوت
الشاسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، وهو مجتمع سيبنى على أساس الاستقلال التام
لكل أمة من الأمم ، وعلى اصحابها جميعا في حل مشاكل البشرية .

لقد أخذت تزداد ضرورة التعاون الدولي الواسع من أجل الحفاظ على السلم ، وتحقيق مسبق
تسوية عادلة للنزاعات الدولية ، وتعزيز الأمن ، وتنفيذ خطوات عملية نحو نزع السلاح . وهذا التعاون
ضروري للتقدم في إقامة علاقات اقتصادية دولية جديدة عادلة . وإن مثل هذا التعاون سيساهم أيضا
في حل بعض المشاكل المعقدة والأساسية كمشكلة الجوع في العالم ، والأمية ، وصون البيئة ، وتلوث
الجو والبحار ، والمشاكل المتصلة بناماء واستخدام مصادر جديدة للطاقة ، وتلافي الكوارث الطبيعية ،
واتقاء ومعالجة أخطر الأمراض .

ويعتدعي ذلك ازالة الاستعمار والاستعمار الجديد ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،
وتأمين الشروط الملائمة للناماء الاجتماعي والاقتصادي لجميع البلدان ، ولا سيما أقل البلدان نموا ،
وتنظيم تعاون دولي واسع يساعد شعوب البلدان النامية في جهودها الخاصة لزالة الشقة التسي
تفصلها عن البلدان المتقدمة النمو ، وازالة القبود التي تعيق ممارسة كل شعب لحقه في الاشراف
السيادي على موارده القومية ، وفتح المجال أمام جميع البلدان للاستفادة من منجزات العلم والتقنية
الحديثين ، وإقامة علاقة عادلة بين أسعار المواد الخام والمنتجات الزراعية وأسعار السلع المصنوعة ،
والتنمية الواسعة للعلاقات التجارية دون أية حواجز اصطناعية وممارسات تمييزية . وإن على البلدان
الأوروبية أن تقدم مساهمة هامة في انجاز هذه الأهداف .

إن البلدان الاشتراكية ، وحركة البلدان غير المنحازة ، والقوى الثورية والتقدمية في البلدان
النامية ، والطبقة العاملة ، والحركات الديمقراطية ، لتناضل من أجل إقامة علاقات سياسية واقتصادية
دولية جديدة على أساس من العدل والمساواة . وإن حلقات سياسية واقتصادية متزايدة الاتساع في

البلدان الرأسمالية تساهم أيضا في تحقيق هذا المطلب من مطالب حصرنا . ان مثل هذه العلاقات لتخدم قضية السلم والانفراج والتقدم الاجتماعي في جميع أنحاء العالم ، وتلبي تماما مصالح الطبقة العاملة و جماهير الشعب في اوربا .

وتتعلق الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في المؤتمر أهمية كبرى على الدور الذي تمارسه الأمم المتحدة في تسوية المشاكل الدولية و ايسرة على أساس المساهمة المتكافئة لجميع الدول ، وفي انشاء التعاون والتفاهم بين الدول ، وتعزيز الأمن ، وضمان سلم دائم في العالم أجمع .

ويدعو المؤتمر الشعب العامل وجميع القوى الديمقراطية والمحبة للسلام في اوربا الى بذل جهود متجددة وتنظيم حملات جديدة لتعزيز التضامن مع جميع شعوب العالم في الكفاح من أجل حريتها واستقلالها . ولقد غدا ذلك أهم عامل في تعزيز مساواتها الاجتماعية والقومية ، كما انه في الوقت نفسه مساهمة هامة في قضية السلم والأمن والتقدم الاجتماعي في العالم .

ويرى المؤتمر أن بلوغ الأهداف التي ينادون بها سيشكل تقدما هاما على طريق تحويل اوربا الى قارة للسلم والأمن والتعاون والتقدم الاجتماعي . وهم يؤكدون تصميمهم على الاستفادة من الامكانيات المتأتية عن الانفراج من أجل تحقيق نتائج ملموسة تلبي المصالح التطبيقية للشعب العامل علاوة على المصالح القومية لكل شعب من الشعوب ومصالح تقدم البشرية جمعاء .

وتدعو الأحزاب الشيوعية والعمالية الممثلة في المؤتمر الى قيام حوار بناء مع جميع القوى الديمقراطية الأخرى ، تحافظ فيه كل من هذه القوى محافظة تامة على هويتها واستقلالها ، بحيث تتوصل الى تعاون مشرف في الكفاح من أجل السلم والأمن والتقدم الاجتماعي . وهي تدعو الطبقة العاملة ، والفلاحين والمزارعين ، والطبقة الوسطى ، ومثلي العلم والثقافة ، والنساء ، والشبيبة ، وجميع القوى والأحزاب التقدمية والديمقراطية والمحبة للسلام ، والمنظمات الجماهيرية والديمقراطية ، الى تصعيد جهودها لمصلحة قيام مستقبل سلمي ولا زدهار لجميع الأمم والشعوب في قارتنا .

لقد مر أكثر من ثلاثة عقود منذ الانتصار العظيم على الفاشية . واننا ، بتحويلنا اوربا الى قارة للسلم الدائم ، نقدم أعظم ضروب الوفاء لكل من قاتلوا و بذلوا حياتهم من أجل هذا الانتصار . وان الأحزاب الشيوعية والعمالية المشتركة في مؤتمر برلين لهما على اقتناع بأن بلوغ الأهداف العظمى التي حددتها في اجتماعها يستجيب أفضل استجابة لمصالح كل الشعوب ، كما يشكل مساهمة كبرى في قضية السلم والاستقلال القومي والديمقراطية والاشتراكية في العالم أجمع .